

اتفاق 17 أيار...
إذعان للشروط «الإسرائيلية»
سياسياً وأمنياً (2)

■ حسن حردان

في هذه الحلقة نتطرق الى ما تضمنته الاتفاق من أهداف سياسية وأمنية كانت في أساس الاهداف المراد تحقيقها «اسرائيلية» من وراء غزو لبنان واحتلاله.

تظهر العودة الى نص اتفاق 17 أيار، الذي وقّع بين نظام حكم أمين الجميل و«إسرائيل» في ظل الاحتلال الصهيوني للبنان، حقيقة أن بنوده تشكل إذعاناً للمطالب «الإسرائيلية» كاملة. فالاتفاق هذا، عدا كونه وقّع تحت الإكراه والضغط ونتيجة تعاون نظام الجميل مع الاحتلال، شكّل انتقاصاً فاصحاً لسيادة لبنان واستقلاله من خلال المكاسب السياسية والأمنية التي أعطيت لإسرائيل.

أولاً: ينتقص الاتفاق من سيادة واستقلال لبنان، وقوّع في ظل الاحتلال الذي حدد وفرض ما أراد من غزوه لبنان، إذ نص الاتفاق على توقيع اتفاق صلح وسلام بين لبنان و«إسرائيل» بحسب المادة 1: «يوكّد الفريقان أن حال الحرب بين لبنان و«إسرائيل» أنهيت ولم تعد قائمة».

كما تمّ الاتفاق على اقامة مكاتب اتصال في لبنان و«تل أبيب» «يكون على رأس كل فريق في لجنة الاتصال المشتركة موظف حكومي كبير» وتُعامل مكاتب الاتصال ويعامل الموظفون «وفقاً لأحكام المتصلة بهذا الموضوع الواردة في معاهدة البعثات الخاسرة، تاريخ 8 كانون الأول 1969، بما فيها الأحكام المتعلقة بالامتيازات والحصانات»، وهذا يعني أن مكاتب الاتصال هذه هي بمثابة سفارات.

في هذا الإطار، أكد خبراء القانون على أن مجرد إنهاء حال الحرب لا بد أن تنتهي الاتفاقية هذه بصلح، فضلاً عن إنهاء حالة العداء مع «إسرائيل» واعتراف لبنان بها، يتعهد لبنان بالعمل على وضع حد لأي نقد أو تحريض ضد السياسة الصهيونية التوسعية الاستيطانية وكشف أخطارها وأطماعها في لبنان وسائر المنطقة العربية، ونصّت المادة الخامسة في الاتفاق على الآتي: «انسحاباً منها مع إنهاء حال الحرب، يتمتع كل فريق في إطار أنظمتها الدستورية عن أي شكل من الدعاية المعادية للفريق الآخر».

لذا يحقق الاتفاق هدف «إسرائيل» الأول، أن يكون لبنان ثاني دولة بعد مصر توقع على معاهدة صلح معها، لإخراجها من دائرة الصراع وفصله عن محيطه العربي والتزاماته العربية، وجعله معادياً لسورية، وصديقاً وحليفاً لإسرائيل» وفق ما ورد في المادة التاسعة:

1. « يتخذ كل من الفريقين في مهلة لا تتعدى عاماً واحداً من بدء سريان هذا الاتفاق، جميع الإجراءات اللازمة لإلغاء المعاهدات والقوانين والأنظمة التي تعتبر متعارضة مع هذا الاتفاق، وفقاً للآليات الدستورية العائدة الى كل من الفريقين وتقيدياً بها».

2. « يتعهد الفريقان عدم تنفيذ أي التزامات راهنة تتعارض مع هذا الاتفاق، كذلك عدم الدخول في أي التزام وعدم تبني قوانين أو أنظمة تتعارض مع هذا الاتفاق».

ثانياً: إذا كان الاتفاق يحقق لإسرائيل «مكاسب سياسية، مثل سلف، فإنه ينص أيضاً على الانقراض من سيادة لبنان، تبعاً لنموذج الترتيبات الأمنية وملحقاتها التي تنطوي «إسرائيل» امتيازات أمنية خطيرة تسمح لها بإقامة نقاط إنذار مبكر، وإنشاء منطقة أمنية عازلة في الجنوب، وإنشاء لواء لبناني عميل للاحتلال وميليشيا لبنانية تابعة له، وتكريس الاحتلال ومنحه صفة شرعية وتحديد نوعية القوات والأسلحة التي يحق للبنان إدخالها إلى المنطقة الأمنية. إذ نصت فقره الترتيبات الأمنية على:

«تقام منطقة أمنية، تتعهد الحكومة اللبنانية أن تنفذ ضمنها الترتيبات الأمنية المتفق عليها بموجب ملحق الترتيبات الأمنية».

أما لناحية القيود والشروط التي وضعها الاتفاق على لبنان في المنطقة الأمنية فقد حدّد أنّ «القوات والعناصر المسلحة المنظمة الوحيدة المسموح بها في المنطقة الأمنية هي الجيش اللبناني، والشرطة اللبنانية، وقوى الأمن الداخلي، والقوات اللبنانية المسماة (الانصار) المنشأة تحت سلطة الحكومة اللبنانية المطلقة، وذلك باستثناء ما هو مبين في مكان آخر من هذا الملحق. للجنة الترتيبات الأمنية أن توافق على أن تتمركز في المنطقة الأمنية عناصر مسلحة لبنانية شرعية أخرى مشابهة للانصار».

هذه الفقرة واضحة، فهي تكسر الاحتلال وتعرّزه في الجنوب عبر لجنة أمنية لبنانية «إسرائيلية». أميركية، وممارسات الاحتلال وتجلياته، بجيش سعد حداد، للجان المحلية، والتجهيزات التقنية على ضفاف الليطاني وسواها التي نصت عليها الملحقات السرية من الاتفاق.

هذا يعني أن نظام أمين الجميل وافق على الشروط «الإسرائيلية» كاملة، وهي تنتقص من حرية لبنان وسيادته واستقلاله على أرضه، وتجعل منه حارساً وحامياً لأمن «إسرائيل» عندما يقبل بتكريس ميليشيا عميلة لإسرائيل، وعدم إدخاله أي أسلحة ثقيلة للجيش اللبناني والتعهد بمنع أي عمل عسكري ضد «إسرائيل».

ثالثاً: من الواضح أن نظام أمين الجميل الذي تشكل في ظل الاحتلال «الإسرائيلي» وافق على إعطاء الاحتلال مكاسب سياسية وأمنية، وكافأه على جرائمه ومجازره الوحشية التي ارتكبتها، وبلغت ذروتها في مجزرة صبرا وشاتيلا، ما يكشف زيف ما يدعيه الرئيس السابق أمين الجميل اليوم من أن اتفاق 17 أيار ينص على جلاء القوات «الإسرائيلية»، ويحقق السيادة والاستقلال، ويظهر في الوقت ذاته أن ما يدعيه وبعض المعارضين من حرص على السيادة الوطنية، كان ترفيظاً بها على أيديهم وموافقة على اتفاق ينتقص من حرية لبنان وسيادته على أرضه، لابعين دور الاداة الأمنية في خدمة العدو الصهيوني.

لو أردنا تلخيص النتائج التي حققتها «إسرائيل» من الاتفاق على المستويين السياسي والأمني لا يمكننا تسجيل الآتي:

- إضعاف الصلة الشرعية على وجود الاحتلال «الإسرائيلي» وتكريسه ومنح «إسرائيل» صك براءة عن جرائمها ومجازرها التي نفذتها وأثارت سخط الرأي العام العالمي وتنديده.
 - نزح لبنان من محيطه العربي والإحافه ببرك التبعية «الإسرائيلية» والغربية لمحاصرة سورية والضغط عليها وإرغامها على التراجع والتخلي عن مواقفها الوطنية والقومية.
 - تكريس الاعتراف بإسرائيل، والقبول بقاعدة التفاوض التي فرضتها على الجانب اللبناني، على أساس سياسة الأمر الواقع، بغية انتزاع المزيد من المكاسب والمزايا السياسية والإقليمية مقابل انسحابات تفرقها هي وفق مصالحها وأطماعها وأهدافها الاستراتيجية في لبنان، خاصة على المستويين الاقتصادي والمائي اللذين يشكلان الوجه الآخر للغزو وأهدافه، وتمت تلك الأوضاع والاهداف في الاتفاق المشؤوم.
- اتفاقاً مما تقدم، ليس صحيحاً قول المدافعين عن الإنفاق إنه لا يتضمن سوى ترتيبات أمنية لا تمس بالسيادة، بل على العكس تماماً، فالاتفاق إضافة إلى كونه ينتقص من السيادة والاستقلال، يحقق مكاسب سياسية خطيرة ومهمة لكيان العدو «الإسرائيلي»، مثلما أظهرت بنوده.

البناء

في حفل العشاء السنوي لحزب الاتحاد في البيال

مراد: لرئيس يؤمن بالثوابت الوطنية ويرفض التدخلات الخارجية

رأى رئيس حزب الاتحاد الوزير السابق عبد الرحيم مراد في خلال حفل عشاء الحزب السنوي، «إن كل استحقاق وطني في لبنان يتحول إلى أزمة، منذ الاستقلال وإلى اليوم، وهذا ينطبق على انتخابات رئاسة الجمهورية، وعلى تشكيل الحكومات، وعلى الانتخابات النيابية، وتتوالد مع كل أزمة من هذه الأزمات، أزمات أخرى داخل بنى السلطات التنفيذية والتشريعية، ويكثر الحديث عن الفراغ في المواقع والقامات، من دون أن يبحث في الأسباب المؤدية إلى التآزم، والتي تتلخص من وجهة نظرنا، بقوانين الانتخابات، السارية المفعول استنساخاً، بعضها عن بعض آخر، منذ الاستقلال إلى اليوم».

وشد مراد على ضرورة إنجاز «قانون انتخاب عادل، ينقل المواطن من وضع الحمائد والمهشم، إلى وضع الفاعل والمقرر، ويتيح للمناخب أن يحاسب المنتخب، معتبراً أن «قانون الانتخاب المصنف للجميع، هو قانون النسيبة، الذي يجعل لصوت المواطن قيمة، ويتيح له اختياراً من بينه بالفعل، ويسمح بأن يصل إلى المجلس النيابي، ممثلون حقيقيون للناس، ونواب لهم صفة تمثيلية فعلية على أرض الواقع». وأضاف: «ولأننا أمام استحقاق انتخاب رئيس للجمهورية، فيصدر بين يتطلع إلى هذا الموقع، ويرشح نفسه أو يرشحه آخرون لهذه المسؤولية، أن يكون مؤمناً بالثوابت الوطنية، التي وضعت لبنان على الخريطة العربية والإقليمية والدولية، باعتباره البلد الذي استطاعت مقاومتها أن تهزم العدو الصهيوني مرتين، وفرضت عليه انسحاباً ذليلاً، من معظم أراضيه المحتلة، وأوجدت توازن رعب على الحدود مع فلسطين المحتلة، ثم إمتداداً إلى عمق أعماق هذه الأرض العربية اللصيدة»، مؤكداً أنه «بذلك أصبح لبنان جزءاً من منظومة التصدي للعدوان الصهيوني، وتبادل مع سورية العمق الوطني والعربي والمقاوم، لما يجمعهما من تاريخ وجغرافيا وقضايا ومقومات وجود، مشيراً إلى أن ذلك «هو ما يجب أن يكون نصب عيني أي رئيس للجمهورية، مؤمناً به، عاملاً عليه، جامعاً اللبنانيين حوله، فيكون

فضل الله: انتخاب رئيس ممكن إذا اقتنع الجميع بالحل من الداخل

وقد عراقي واستقبل من موفضية الانتخابات العراقية - مكتب لبنان وفدا ضم حسين القرشي ومهند غازي، وقدم الوفد لمراد لمواقفه الداعمة للقضية العراقية ووحدة شعبه.

وكان السيد فضل الله «مسؤولية الاطراف العراقية كافة، في العمل لصلابة وحدة العراق، ما يفسح المجال لهذا البلد العربي الإسلامي، لأن يكون فاعلاً على مستوى المنطقة كلها، خصوصاً أنه يمتلك البادور والإمكانات كلها، ما يؤهله للقيام بدور كبير فاعل في سبيل وحدة المنطقة، والتصدي لواقع العنف والإرهاب، الذي يخرب العراق والجوار».

«أنصار الوطن» في بنشعي: الجيش هو الضمانة والحل



فرنجية متوسطا أعضاء الوفد

توقيف مطلوب في البقاع وادعاء على عسكريين وسجناء

مداهمات للجيش في الدكوانة والبوشرية واعتقال شبكات مخدرات وضبط أسلحة

نقذ الجيش اللبناني أمس مدعماً بإليات انتشاراً على الأوتوستراد بين الدكوانة والبوشرية بيروت وقام بسلسلة مداهمات بحثاً عن متطولين للمداينة، إثر توافر معلومات عن وجود شبكات ترويج مخدرات، وتمكن من توقيف عدد من الأشخاص المشتبه بهم وتم ضبط أسلحة وذخائر حربية وكمية من المخدرات من مختلف الأنواع. وتم تسليم الموقوفين مع المظبوطات إلى المرجح المختص لإجراء اللازم.

من ناحية ثانية تمكنت مفرزة استقصاء البقاع في وحدة الدرك الإقليمي ليل أول من أمس من توقيف رئيس أحد اكبر عصابات سلب السيارات بقوة السلاح والسرقة، بعد إقدامه على عملية سلب سيارة هيونداي في بلدة دورس بتاريخ 14/5/2014 ويدعى ت.إ. (مواليد 1986، لبناني الجنسية) في بلدة الخضرة القباعية، وطُلب للقضاء بموجب 31 مذكرة عدلية بالجرائم المذكورة. وتم ضبط: سيارة حية نوع تويوتا كان على متنها وتبين أنها مسروقة من وحدة الدكوانة بتاريخ 1/31/2014 عائد للسيدة نهاد د.، كلاًشكوف، كمية من المخدرات، 3 هواتف خلوية، بطاقات هوية وأوراق شخصية

اعتصام أمام أسكوا ومواقف بالذكرى 66 لنكبة فلسطين

مسيرة فلسطينية إلى «يونيڤيل» ومذكرة أكدت حق العودة



المسيرة الفلسطينية

تواصلت التحركات والنشاطات وصدور المواقف بالذكرى 66 لنكبة فلسطين.

مسيرة إلى الناقورة

وفي هذا السياق شارك اللاجئون الفلسطينيون في مسيرة بالذكرى 66 للنكبة، انطلقت من مخيمات صيدا وصور إلى المقر العام لـ«يونيڤيل» في الناقورة، وسط تدابير أمنية مشددة اتخذها الجيش اللبناني والقوى الأمنية، بعد اعتصام نفذوه عند نصب التذكاري للشهيد حسن قصير في منطقة البص - صور، تحدث فيه عضو بلدية صور خضر عكان بالذكري أكد «حق الشعب الفلسطيني بالعودة إلى دياره وإعطائه حقوقه المشروعة».

ثم انطلق المشاركون في مسيرة راجلة حتى مخيم البرج الشمالي، بمرافقة قوة من الجيش والقوى الأمنية حاملين الاعلام الفلسطينية والشعارات التي تدعو إلى العودة إلى فلسطين، استقلوا بعدها الباصات واتجهوا إلى مقر القيادة الدولية في الناقورة، حيث اعتصموا أمام مقر «يونيڤيل» وسلموا مذكرة مطالب إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تؤكد حقهم بالعودة إلى فلسطين.



الاعتصام أمام أسكوا

وتطلعت أحزاب «اللقاء السياسي العربي» في لبنان اعتصاماً سياسياً أمام أسكوا، شارك فيه ممثلون عن الحزب الشيوعي اللبناني والحزب الديمقراطي الشعبي وحركة الشعب والتنظيم الشعبي الناصري والتيار الوطني الحر، والجهة الشعبية لتحرير فلسطين والجمعية الديمقراطية وحزب الشعب الفلسطيني وجمعية التحرير الفلسطينية.

بدأ الاعتصام بكلمة لربيع بيري، ثم تحدثت خالدة حسين باسم اليسار الفلسطيني، فأكدت «حق الشعب الفلسطيني في النضال من أجل العودة»، وأفضت «ما يحاك ضد عبء المشروع الأميركي الجديد المسمى «الاتفاق - الإطار»، كما دعت الدولة اللبنانية إلى «تأمين الحقوق المدنية والاجتماعية والإنسانية للاجئين الفلسطينيين».

وذكرت أن «الاعتصام بالاعتماد على مشروعنا الفلسطيني في النضال من أجل العودة، وأفضت «ما يحاك ضد عبء المشروع الأميركي الجديد المسمى «الاتفاق - الإطار»، كما دعت الدولة اللبنانية إلى «تأمين الحقوق المدنية والاجتماعية والإنسانية للاجئين الفلسطينيين».

بدأ الاعتصام بكلمة لربيع بيري، ثم تحدثت خالدة حسين باسم اليسار الفلسطيني، فأكدت «حق الشعب الفلسطيني في النضال من أجل العودة»، وأفضت «ما يحاك ضد عبء المشروع الأميركي الجديد المسمى «الاتفاق - الإطار»، كما دعت الدولة اللبنانية إلى «تأمين الحقوق المدنية والاجتماعية والإنسانية للاجئين الفلسطينيين».

وأصدرت «لائحة الشتات» بياناً في الذكرى، ذكرت فيه أن «أكثر من 500 قرية وبلدة دمراها الضحايا، وترد أكثر من 800 ألف فلسطيني من أرضهم».

وذكرت أن «الاعتصام بالاعتماد على مشروعنا الفلسطيني في النضال من أجل العودة، وأفضت «ما يحاك ضد عبء المشروع الأميركي الجديد المسمى «الاتفاق - الإطار»، كما دعت الدولة اللبنانية إلى «تأمين الحقوق المدنية والاجتماعية والإنسانية للاجئين الفلسطينيين».

وأصدرت «لائحة الشتات» بياناً في الذكرى، ذكرت فيه أن «أكثر من 500 قرية وبلدة دمراها الضحايا، وترد أكثر من 800 ألف فلسطيني من أرضهم».

وذكرت أن «الاعتصام بالاعتماد على مشروعنا الفلسطيني في النضال من أجل العودة، وأفضت «ما يحاك ضد عبء المشروع الأميركي الجديد المسمى «الاتفاق - الإطار»، كما دعت الدولة اللبنانية إلى «تأمين الحقوق المدنية والاجتماعية والإنسانية للاجئين الفلسطينيين».

وأصدرت «لائحة الشتات» بياناً في الذكرى، ذكرت فيه أن «أكثر من 500 قرية وبلدة دمراها الضحايا، وترد أكثر من 800 ألف فلسطيني من أرضهم».

وذكرت أن «الاعتصام بالاعتماد على مشروعنا الفلسطيني في النضال من أجل العودة، وأفضت «ما يحاك ضد عبء المشروع الأميركي الجديد المسمى «الاتفاق - الإطار»، كما دعت الدولة اللبنانية إلى «تأمين الحقوق المدنية والاجتماعية والإنسانية للاجئين الفلسطينيين».

وأصدرت «لائحة الشتات» بياناً في الذكرى، ذكرت فيه أن «أكثر من 500 قرية وبلدة دمراها الضحايا، وترد أكثر من 800 ألف فلسطيني من أرضهم».

وذكرت أن «الاعتصام بالاعتماد على مشروعنا الفلسطيني في النضال من أجل العودة، وأفضت «ما يحاك ضد عبء المشروع الأميركي الجديد المسمى «الاتفاق - الإطار»، كما دعت الدولة اللبنانية إلى «تأمين الحقوق المدنية والاجتماعية والإنسانية للاجئين الفلسطينيين».

وأصدرت «لائحة الشتات» بياناً في الذكرى، ذكرت فيه أن «أكثر من 500 قرية وبلدة دمراها الضحايا، وترد أكثر من 800 ألف فلسطيني من أرضهم».

وذكرت أن «الاعتصام بالاعتماد على مشروعنا الفلسطيني في النضال من أجل العودة، وأفضت «ما يحاك ضد عبء المشروع الأميركي الجديد المسمى «الاتفاق - الإطار»، كما دعت الدولة اللبنانية إلى «تأمين الحقوق المدنية والاجتماعية والإنسانية للاجئين الفلسطينيين».

وأصدرت «لائحة الشتات» بياناً في الذكرى، ذكرت فيه أن «أكثر من 500 قرية وبلدة دمراها الضحايا، وترد أكثر من 800 ألف فلسطيني من أرضهم».

وذكرت أن «الاعتصام بالاعتماد على مشروعنا الفلسطيني في النضال من أجل العودة، وأفضت «ما يحاك ضد عبء المشروع الأميركي الجديد المسمى «الاتفاق - الإطار»، كما دعت الدولة اللبنانية إلى «تأمين الحقوق المدنية والاجتماعية والإنسانية للاجئين الفلسطينيين».

تأهب «إسرائيلي» وتكثيف للدوريات على الحدود في ذكرى النكبة

الساعة ورويسات العلم «الإسرائيليين»، وترافق ذلك مع تحليق طائرات استطلاع من دون طيار في أجواء المزارع. وكان قد سجل، قبل ظهر أمس، تحليق مكثف للطيران الحربي على علو مرتفع في أجواء المناطق الجنوبية منذاً طلعات استكشافية فوق مرجعيون وحاصبيا وصولاً إلى البقاع.

وفي المقابل، سيرت القوات الدولية بالتنسيق مع الجيش اللبناني، دوريات مكثفة على طول الخط الأزرق، من مدخل عديسة الشرقي نحو محيط جدار فاطمة الاستمغني التي سهل مرجعيون - تلة الحماص، حيث تركزت دورية لليونيفيل راقبت باهتمام التحركات «الإسرائيلية» في الجهة الأخرى من الحدود، ووصولاً إلى قطاع الوزاني - الفجر - العباسية المحررة.

وفي سياق آخر، عثر سائق جرافة أثناء قيامه بأعمال جرف، في الوادي الأخضر بين بلدي كفرمان وعربصاليح، في حقل يعود للمواطن حسن محمد ندر، على صاروخ مملوء في الأرض، كانت القنحة الطائرات الحربية الإسرائيلية خلال عدوان تموز 2006. وقد أبلغت مختبرات الجيش في النبطية بالامر، التي أبلغت بدورها فوج الهندسة في الجيش، فحضرت فرقة منه إلى المكان، وعملت على نقل الصاروخ من المنطقة إلى جهة أخرى تمهيداً لتفجيرها.

وأصدرت «لائحة الشتات» بياناً في الذكرى، ذكرت فيه أن «أكثر من 500 قرية وبلدة دمراها الضحايا، وترد أكثر من 800 ألف فلسطيني من أرضهم».

وذكرت أن «الاعتصام بالاعتماد على مشروعنا الفلسطيني في النضال من أجل العودة، وأفضت «ما يحاك ضد عبء المشروع الأميركي الجديد المسمى «الاتفاق - الإطار»، كما دعت الدولة اللبنانية إلى «تأمين الحقوق المدنية والاجتماعية والإنسانية للاجئين الفلسطينيين».